

البنك الدولي يحث الحكومة على مراجعة الوضع القانوني للقطاع السمكي

صنعاء / سبأ

بحث وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس بصنعاء مع وفد البنك الدولي برئاسة مسؤولة البعثة الإشرافية للبنك بأنو ستر، أوجه التعاون بين اليمن والبنك في مجالات البنى التحتية والمشاريع السمكية . وفي اللقاء أكد الوزير السقطري أهمية الحفاظ على مخرجات مشروع الأسماك الخامس وتوظيفها في خدمة القطاع السمكي . مشيراً إلى أهمية مساعدة البنك الدولي في تحديد المخزون السمكي وكذا الأبحاث السمكية والاستزراع باعتبار الثروة السمكية في اليمن من القطاعات الواعدة في الاقتصاد الوطني . وأشار إلى أن وزارة الثروة السمكية تسعى إلى إرساء نظام التراخيص لتنظيم عملية الاصطياد العشوائي بما من شأنه الحفاظ على الثروة السمكية من الاستنزاف الجائر .

ونوه الوزير السقطري بجهود البنك الدولي وما يقدمه من دعم للقطاع السمكي خاصة . مؤكداً أهمية استمرار دعم البنك في مجال المشاريع السمكية والاستزراع والأبحاث .

من جانبها استعرضت مسؤولة البنك الدولي بانوستر ملاحظات البنك حول التقرير الخاص بتقييم مشروع الأسماك الخامس المتمثل بالتشريعات والقوانين وكذا وضع الجمعيات التعاونية السمكية . مؤكداً أهمية مراجعة القوانين الخاصة بالقطاع السمكي من أجل الارتقاء بمستوى أدائه و توفير الأمن الغذائي . حضر اللقاء عدد من وكلاء وزارة الثروة السمكية ومختص في القطاع السمكي والبنك .

تفقد حقول الطماطم في مديرتي زبيد والتحتيا:

مجزور: مستعدون لتقديم شتلات محسنة للمزارع الحديثة



الحديدة / سبأ

تفقد وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور ومعه ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" صلاح الحاج حسن ورئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب حقول زراعة الطماطم في مديرتي زبيد والتحتيا بمحافظة الحديدة .

حيث اطلعوا على محصول الطماطم لهذا الموسم ومدى استفادته من مصائد الفرمونيا والبيدات الحشرية الخاصة بمكافحة حشرة صانعة أنفاق الطماطم (توتا بسلوتا) وغيرها من وسائل مكافحة التي وعنتها الوزارة خلال الفترة الماضية على مزارعي الطماطم لتفادي الخسائر الكبيرة التي شهدتها المحصول في الموسم الماضي بسبب هذه الحشرة .

كما اطلعوا على التقنيات الحديثة في زراعة الطماطم التي تبناها عدد من مزارعي الطماطم في حقولهم الزراعية .

والتقى الوزير مجور وممثل الفاو بعدد من المزارعين الذين ثمنوا دورة الوزارة في توفير مصائد الفرمونيا والبيدات التي كان لها أثر إيجابي في إنتاجية محصول الطماطم لهذا الموسم وعدم تعرضه للإصابة نتيجة مكافحة المتكاملة واهتمام وزارة الزراعة والجهاز الإرشادي بتهيئة تطوير تهامة .

ونوه وزير الزراعة والري بمساهمة منظمة الفاو والجهات المانحة التي وفرت مصائد الفرمونيا والفرمونات والبيدات الآمنة ووجه ضرورة تكثيف العمل الإرشادي وتنفيذ حقول إرشادية وحقول إضاحية ومقارنة لمعرفة الفوارق الإنتاجية والاهتمام بالمزارعين وإعطائهم التوصيات والإرشادات الزراعية ونقل مشاكلهم الزراعية إلى الجهات البحثية المتخصصة لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة .

وأدى الوزير مجور استماد الوزارة تقديم شتلات محسنة من محاصيل الخضروات والفواكه للمزارعين الذين يبتغون تقنيات حديثة في مزارعهم وحقولهم الزراعية بأسعار رمزية . مؤكداً أهمية التعاون والتنسيق بين المزارعين والجهات المختصة لما من شأنه زيادة الإنتاج الزراعي والإسهام في توفير الأمن الغذائي .

إلى ذلك التقى رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة ومعه ممثل منظمة الفاو في اليمن بمسؤولي مصنع الألبان التابع لمجموعة إخوان ثابت بالمحافظة واطلعا على نشاط القطاع الخاص في مجال الألبان . وبحثا إمكانية إسهام القطاع في استقبال الألبان المنتجة من قبل المزارعين في مديريات المحافظة في إطار مشروع إنتاج الألبان الذي تجري وزارة الزراعة والري الترتيبات لتنفيذه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة والذي سيسهم في زيادة إنتاج الألبان وتحسين الثروة الحيوانية .

رافقهما في الزيارة مساعد ممثل منظمة الفاو في اليمن الدكتور محمد نعمان سلام ومدير عام الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور سقاف عبدالرحمن السقاف وعدد من المسؤولين .

تدشين العمل بمشروع مياه زنجبار بأبين

أبين / سبأ

دشن محافظ أبين جمال العاقل ومعه مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة أبين المهندس صالح بلعديي أمس العمل بمشروع مياه الشرب لمحافظة الشيخ سالم بمديرية زنجبار .

يستفيد من المشروع البالغة كلفته 20 ألف يورو تمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية نحو ألف نسمة من سكان المنطقة الواقعة على البحر العربي . ووجه المحافظ العاقل مدير مؤسسة المياه بإيصال مياه الشرب إلى مختلف مناطق مديرية زنجبار، لافتاً إلى أن السلطة المحلية تبذل جهوداً لحل مشكلة المياه في مدن دلتا أبين .

وقال: " لقد تم اليوم ربط مدن زنجبار وجمار وضواحيهما بشبكة مياه حقول الرواء المكونة من عشرين بئراً وتوفر مولد كهربائي سعة واحد ميغا وات يشغل جميع آبار المياه عند انقطاع التيار الكهربائي للشبكة العمومية".

البطالة.. مشكلة اليمن الأولى !!

عبدالله الخولاني



البطالة هي القضية المحورية الأولى وهي المشكلة الأساسية التي يعاني منها المجتمع اليمني والتي لاتزال تتفاقم يوماً بعد آخر نتيجة عدم الاستقرار الأمني وتباطؤ عجلة التنمية وعزوف المستثمرين عن إقامة مشاريع استثمارية جديدة وهنا تتعالى التحذيرات عن الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة حتى لا تتفاقم المشكلة ويصبح من الصعب السيطرة عليها فهل تنتهبه الحكومة إلى تصاعد هذه المشكلة وتكتف الجهود لحلها وما هو الدور المطلوب منها .

تواجه اليمن منذ مطلع الألفية الثانية تحدياً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً يتمثل في ندني وضعف قدرات الاقتصاد اليمني على توفير فرص عمل كافية جديدة للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل وبالتالي عدم قدرته على التصدي لمشكلتي التشغيل والبطالة. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تركيز السياسات الاقتصادية والتنموية خلال العقدين الماضيين، وحتى اليوم، جل اهتمامها أساساً على استغلال الموارد الطبيعية النفطية والغازية، وعلى الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك أساسي للنشاط والنمو الاقتصادي وعملية التنمية، إلى جانب ضمان انفتاح وتحرير الاقتصاد اليمني أمام العالم الخارجي وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية تحت مبرر الاستفادة من الفرص التجارية والاقتصادية التي تتيحها العولمة

أخطر مشكلة

يقول الدكتور لطف راجح أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن أن البطالة هي أهم وأخطر مشكلة تواجه المجتمع اليمني حيث أن الأرقام الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة في اليمن تتراوح ما بين 30% إلى 40% وهي نسبة مرتفعة تتم عن حجم



المشكلة ومدى أهميتها وخطورتها وإذا قلنا أن القوى العاملة 12 مليوناً فهناك 5 ملايين شاب في حالة بطالة . ويؤكد أن خطورة مشكلة البطالة في اليمن ليست كالدول الأخرى فليس لدينا إعانة بطالة وبالتالي من يبحث عن عمل يمثل مشكلة أمن قومي خطيرة فالكثير من هؤلاء الشباب قد يتعرضون لخطر الانحراف ومنهم من يلجأ للهجرة غير الشرعية بكل مخاطرها .

الاستثمار

إن الحل الأساسي الأهم الذي يجب القيام به لعلاج أزمة البطالة في ظل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة والتي تجعل دعمها للاستثمار الحكومي محدوداً وجهاز حكومي متختم بالعاملين 1,5 مليون موظف أن تقوم الدولة في ظل اقتصاد السوق الحر الذي يعول على القطاع الخاص بالإسهام بجانب كبير في التنمية والقيام بالمشروعات التي تتيح فرص العمل بتشجيع الاستثمار الخاص فبدون استثمار لن يكون هناك إيجاد فرص عمل ولن تكون هناك زيادة في الاستثمار .

التوأمة

ويضيف الدكتور راجح قائلاً: إلى جانب زيادة الاستثمار كحل أساسي لمشكلة البطالة هناك بعض الجوانب والإجراءات الأخرى التي يجب الالتفات إليها والأخذ بها لحل المشكلة منها ضرورة التواؤم بين التعليم وسوق العمل وهنا لا بد أن يجلس الوزراء المعنيون مع بعضهم البعض لوضع حل لمشكلة تزايد أعداد المقبولين في بعض الكليات ووضع سياسة يتواءم فيها التعليم مع سوق العمل والبدء في وقت سريع في تنفيذ هذه السياسة.

تأمين ضد البطالة

وكان الخبير الاقتصادي نبيل الطيري طالب باعتماد الحكومة نظام التأمين ضد البطالة في اليمن باعتباره من أقوى مظاهر الحماية الاجتماعية، وأكثر المكونات إثارة في السياسة الاجتماعية الوقائية . وأوضح في حديث لـ "الثورة" أن نظام التأمين ضد البطالة موجود في أغلب دول العالم ولكن مشروط بتنظيم سوق العمل ودقة المعلومات كونه برنامجاً موجهاً إلى المستفيدين العاطلين عن العمل ومحسوراً في القطاع المنظم .

وأكد أن هذا النظام يخلق مرونة هائلة في سوق العمل بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص ويحرر الحكومة تجاه العمالة من الحرج الاقتصادي والإنساني والسياسي الناجم عن عملية الإصلاح الاقتصادي .

وقال الخبير الطيري أنه لا توجد في اليمن قنوات مؤسسية لحماية الأفراد العاطلين عن العمل بالحد الأدنى من العوز والفاقة حتى ولو لفترات قصيرة إذ يعاني كل الأفراد العاطلين عن العمل بشكل دائم أو الذين فقدوا وظائفهم مؤقتاً من غياب أية آلية للمساعدة المالية نتيجة فقدان الدخل مهما كان شكلها خارج الأسرة الموسعة، أو بعض الجمعيات الخيرية المحلية ذات القدرة .

مشيراً إلى أن هذا الغياب المريع للمؤسسات العامة والخاصة والأهلية عن المساعدة المؤقتة لهذه الشريحة الضعيفة يمثل ثغرة هائلة في السياسات الاجتماعية الوقائية . وطبقاً للخبير الاقتصادي فإن وجود برنامج صندوق للتعويض ضد البطالة سوف يساعد على تحرير سوق العمل بشكل جذري إذ يصبح هنالك ضمانات مؤسسية للعامل ورب العمل .